اقتصاد

ليبيا: ثلث قيمة الإعمار لمصر

طرابلس ـ **العربي الجديد**

تعج العاصمة الليبية طرابلس، بمفوضي الشركات المصرية العاملة في العديد من القطاعات، استعداداً لتنفيذ عشرات العقود التي جرى توقيعها بناء على اتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أبرمت أخيراً بين مصر وليبيا.
وكشف وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية محمد الحويج، أن حكومته وقعت مع مصر عدداً من العقود بلغت قيمتها 33 مليار دولار، لتنفيذ ما جاء في المذكرات والاتفاقيات خلال الفترة القادمة، بما يقارب ثلث قيمة مشروعات الإعمار المقدرة في ليبيا.
وقال الحويج، في تصريحات تلفزيونية، إن تلك العقود لا علاقة لها باستمرار الحكومة الليبية الحالية أو عدمه، فهي عقود موقعة بين دولتين وفقا لشراكة على مستوى لجنة عليا مشتركة بين البلدين، مشيراً إلى أن حكومة الوحدة الوطنية يمكنها تنفيذ ما يمكنها تنفيذه خلال المدة الحالية بتوفير موارد غير مباشرة لدعم تنفيذ هذه العقود.
ولم يعتمد مجلس النواب مقترحات عديدة تقدمت بها الحكومة، منذ مايو/أيار الماضي، لمنحها ميزانية، تتضمن مليارات الدينارات في بند التنمية والإعمار، ورغم تعديل الحكومة لمقترحاتها، إلا أن الجدل بينها وبين مجلس النواب لا يزال قائما لعدة أسباب، على رأسها حجم الميزانية الكبير مقابل قصر عمر الحكومة، وفقا لتصريحات عدد من أعضاء مجلس النواب.
ويستضيف عدد من رجال الأعمال الليبيين شركاء مصريين لهم في ليبيا لزيارة عدد من المدن الليبية والاطلاع على مشاريع الإنماء المتوقفة منذ أكثر من عقد، بهدف الاستعداد لفتح ملف إعادة الإعمار من جانب الحكومة الليبية والذي سيشمل مشاريع بمليارات الدولارات. ويقول عبد الكريم امنينه، عضو مجلس رجال الأعمال الليبيين المصريين، لـ«العربي الجديد» إن أبرز تلك المجالات التي ستستهدفها الحكومة مجالا الإسكان والمواصلات اللذان لهما أولوية ويضاف إليهما قطاع النفط»، مضيفا أن «الحكومة تسعى لأن يكون للبلديات دور في إعادة الإعمار من خلال فتح صناديق إعمار خاصة بالمدن مثل سرت وبنغازي وجنوب طرابلس وغيرها». بحسب توقعات وزير الدولة للشؤون الاقتصادية بالحكومة الليبية، سلامة الغويل، فإن قيمة إعمار ليبيا قد تبلغ ما يزيد عن 110 مليارات دولار، مشيرا إلى أنها عملية قد تستمر لعدة سنوات.
وحول عملية تمويلها أشار الغويل، خلال تصريحات تلفزيونية، الأسبوع الماضي، إلى أن للحكومة مصادرها غير المباشرة في تمويل مثل هذا الاستحقاق اللازم لعودة الحياة للبلاد، إضافة إلى «شركاء ليبيا في التنمية من المؤسسات الدولية» دون أن يحدد من هم هؤلاء الشركاء. ويبدو أن إعلان وزير العمل بالحكومة الليبية، علي العابد، عن قرب استقبال ليبيا مليون عامل مصري، على علاقة بتصريحات الغويل، إذ أكد العابد، السبت الماضي، أن ليبيا تستقبل مليون عامل بداية من مطلع أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وأكد امنينه على أهمية هذا العدد من العمالة المصرية، بل ويرى القرار دليلا واضحا على جدية البلدين في تنفيذ الاتفاقيات، موضحا أن «الشركات المصرية التي جاء مفوضوها إلى ليبيا لدراسة المشاريع على أرض الواقع لا بد لها من عمالة قريبة من ثقافة عملها لتنفيذ تلك المشاريع». وتابع أن الوفود المصرية لم تتوقف عن زيارة ليبيا، مشيرا إلى مرافقة عدد كبير من رجال الأعمال لرئيس الحكومة المصرية مصطفى مدبولي، خلال زيارته لطرابلس في إبريل/ نيسان الماضي.

(Getty)

ضربة قوية للسياحة الكورية

أظهرت بيانات رسمية، أن جائحة كورونا وجهت ضربة كبيرة لصناعة السياحة في كوريا الجنوبية، إذ بلغ عدد السياح الذين زاروا الدولة في النصف الأول من العام الجاري 422 ألف شخص، بانخفاض بلغت نسبته 95% مقارنة بنفس الفترة من العام 2019، قبل تفشي الوباء. ووفقا للبيانات الصادرة عن وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، وأوردتها وكالة يونهاب، أمس الاثنين، انخفضت عائدات السياحة بنسبة 53,3% إلى 4,83 مليارات دولار. ورغم تضرر السياحة بشكل حاد إلا أن الاقتصاد الكوري يعتمد بشكل رئيسي في نموه على الصادرات، التي قفزت بنسبة 29,6% على أساس سنوي في يوليو/ تموز الماضي، مسجلة 55,4 مليار دولار، لتواصل مكاسبها للشهر التاسع على التوالي.

الشحن الدولي يهدد صادرات المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم تكف أسعار الشحن البحري عن الارتفاع منذ الأزمة الصحية العالمية، الأمر الذي يضع المغرب الطامحة إلى زيادة صادراتها في مأزق تنافسي كبير، حتى أضحى مصدرو الخضر والفواكه يتوقعون تأثر موسم التصدير الذي يبدأ في سبتمبر/ أيلول الجاري.
وقفزت أسعار النقل البحري دولياً بنحو خمس مرات، إذ بالإضافة إلى الطلب، عمدت الشركات إلى تجديد مخزونها، ما أفضى إلى ارتفاع في حجم السلع الموجهة للتصدير. ويجد الفاعلون في قطاع النقل البحري العالمي، الذين يستحوذون على 90% من النقل العالمي للسلع، صعوبة في الاستجابة للطلب على خدماتهم في سياق التعافي الاقتصادي، ما أفضى إلى ارتفاع كبير في الأسعار.
ووفق استطلاع أجراه المرصد المغربي للتنافسية اللوجستيكية، شمل 54 من الفاعلين في التجارة الخارجية، فإن 80% من الشركات المصدرة صرحت بتأثرها بارتفاع أسعار تأجير الحاويات.
وقال المهدي نوح، المسؤول في قطاع الشحن، لـ«العربي الجديد»، إن كلفة الحاويات من صنف 20 قدما، التي كانت في حدود 6 آلاف دولار، قفزت في الفترة الأخيرة إلى أكثر من 16 ألف دولار، ما يساهم في ارتفاع أسعار السلع المستوردة.
وتسود حالة من الترقب بين مصدري الخضر والفواكه المغاربة مع اقتراب موسم التصدير، إذ يبدي مصدرون تخوفات من ارتفاع أسعار النقل البحري، حيث سينعكس ذلك على هوامشهم، خاصة أن العقود أبرمت قبل مدة مع المشترين الكبار في البلدان المستقبلة للصادرات المغربية.
وقال بوعزة الخراطي، رئيس الجامعة (الجمعية) المغربية لحقوق المستهلك، إن أسعار الزيت زادت بنسبة 20%، والشاي 10% والدقيق المستعمل في صناعة الكسكس بنسبة 40%، كما قفزت أسعار الوقود، مشيرا إلى أن ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج والشحن الدولي ساهم في زيادة أسعار السلع بالسوق المحلية في الفترة الأخيرة.
وأكد الخراطي أن التاجر يمكنه الزيادة في الأسعار، غير أنه يشدد على أن الظرفية غير ملائمة لتطبيق زيادات بوتيرة متواصلة، بينما يؤكد التاجر علي أن الشركات تشدد على أن الزيادات لها علاقة بارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة الشحن الدولي التي ما فتئت ترتفع في الأشهر الأخيرة.

أخبار

«المركزي المغربي» يشتري النقد الأجنبي

قال البنك المركزي المغربي إنه سيبدأ شراء العملة الصعبة من سوق الصرف المحلية، اعتبارًا من الاثنين، لامتصاص الفائض، مشيرا إلى أنه سيبقي على القرار طالما اقتضت الحاجة لضمان عمل السوق بشكل جيد.

وارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وهي من الموارد الأساسية لتدفقات المغرب من العملة الصعبة، بنسبة 45,6% على مدار العام المنتهي في يوليو/ تموز، إلى 54 مليار درهم (6 مليارات دولار).
وساعد هذا في تعويض بعض الفاقد في قطاع السياحة بسبب قيود كوفيد-19.
وبلغت احتياطيات المغرب من النقد الأجنبي 313 مليار درهم (34,7 مليار دولار) بنهاية أغسطس/ آب، وهو ما يكفي لتغطية سبعة أشهر من الواردات.

السعودية أكبر مصدر للنفط إلى الصين

حافظت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، على تصنيفها كأكبر مورد للنفط الخام للصين، للشهر التاسع على التوالي، في أغسطس/ آب الماضي مع تخفيف ما يعرف بتحالف «أوبك+» تخفيضات الإنتاج.
وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك في الصين، أمس الاثنين، ارتفاع واردات النفط السعودي بنسبة 53% عن العام السابق إلى 8,06 ملايين طن أو 1,96 مليون برميل يومياً، مقارنة مع 1,58 مليون برميل يومياً، كما تزيد الإمدادات على أساس شهري، وذلك مقارنة بنحو 1,24 مليون برميل يوميا في يوليو/تموز.
في المقابل، استقرت واردات الصين من النفط الخام من روسيا عند 6,53 ملايين طن الشهر الماضي، أو 1,59 مليون برميل يومياً، مقابل 1,56 مليون برميل يومياً في يوليو/ تموز.
وترجع هذه الفجوة الكبيرة في تراجع الشحنات الروسية خلف الكميات السعودية إلى قرار بكين خفض حصص واردات النفط الخام لشركات التكرير المستقلة التي تفضل مزيج «إسبو» الروسي.

الليرة التركية تهبط

فقدت الليرة التركية نحو 0,4% من قيمتها مقابل الدولار الأميركي أمس الاثنين، وبلغت أدنى مستوياتها منذ التاسع من يوليو/ تموز الماضي، تحت ضغط ارتفاع الدولار قبيل اجتماع البنك المركزي التركي لتحديد سعر الفائدة هذا الأسبوع.
وتراجعت الليرة إلى 8,68 مقارنة مع إغلاق يوم الجمعة الماضي عند 8,65. وفقدت ما يقرب من 3% من قيمتها مقابل الدولار في ثلاث جلسات تداول.

مال وسياسة

الأسواق البديلة تتعمق في لبنان

المازوت الإيراني بأسعار مخفضة... والأولوية لأتباع «حزب الله»

يتدفق المازوت الإيراني إلى لبنان بأسعار مخفضة تقلّ بنحو الثلث عن السعر المحدد حكومياً، لتؤكد مصادر ان هذه التدفقات تعمّق الأسواق البديلة، وستكون الأولوية للمحسوبين على حزب الله

بيروت ـ **رينا الجهّال**

أعلنت شركة «الأمانة» للمحروقات في لبنان أنه بناءً على قرار قيادة «حزب الله» ستبيع المازوت الإيراني من الآن وحتى نهاية سبتمبر/أيلول الجاري بسعر 140 ألف ليرة لبنانية للصفيحة الواحدة (20 ليتراً).

ويأتي الإعلان من قبل الشركة المُدرَجة على لائحة العقوبات الأميركية بعدما «قررت وزارة الطاقة والمياه بيع المازوت بالدولار، وحددت سعر الصفيحة بسعر 10,98 دولارات في المنشآت، يُضاف إليها بدل النقل وأرباح الشركات، ما يجعل سعر الصفيحة الواحدة براوح بين 180 ألفاً و187 ألف ليرة»، وفق ما جاء في بيان «الأمانة»، بزيادة تصل نسبتها إلى 33,6% على السعر الذي أعلنته الشركة. وأكد الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله، عشية وصول قوافل الصهاريج إلى الأراضي اللبنانية، أن البيع سيكون بالليرة اللبنانية، والسعر سيكون أقل من السوق، بيد أنه لم يحدده في حينها.

وشدد مدير شركة «الأمانة» أسامة عليق، في حديث سابق مع «العربي الجديد» على أن بيع المازوت سيشمل الفئات التي حددها «حزب الله» والتي وضعها ضمن خانتين: الأولى، الهبة، والثانية البيع للمؤسسات والأفراد، حيث إن الهبة تشمل الجانب الإنساني مثل المستشفيات الحكومية، دور العجزة والمسنين، دور الأيتام، دور ذوي الاحتياجات الخاصة ومؤسسات المياه الرسمية الموجودة في المحافظات، أفواج الإطفاء في الدفاع المدني الرسمي والصليب الأحمر اللبناني وغيرها.

وأضاف عليق: «من جهة ثانية، سيُخصص البيع للمستشفيات الخاصة، معامل ومصانع الأدوية والأصباغ والمطاحن، الاستهلاكيات والتعاونيات الغذائية التي تبيع مواد غذائية ولحوماً، ومصانع الأغذية والمعلبات الزراعية، عدا عن البيع الفردي لمن يريد أن يشتري غالون مازوت استعداداً لموسم الشتاء».

> حزب الله حدد سعر صفيحة المازوت بـ140 ألف ليرة

لكن مصدراً مطلعاً أكد لـ«العربي الجديد» أن «المسجلين للحصول على المازوت الإيراني حتى الساعة هم بالدرجة الأولى من المحسوبين على حزب الله، سواء على صعيد المؤسسات بمختلف أنواعها، أو البلديات أو الاستهلاكيات والتعاونيات والأفراد وبعض الشخصيات السياسية الحليفة، في حين أن العدد الأكبر من المؤسسات الإنسانية منها، يخشى شراء المادة والتعامل بالتالي تجارياً مع الحزب تخوفاً من العقوبات الأميركية».

ولفت إلى أن «بعض المنظمات الأميركية التي تدعم مؤسسات لبنانية قامت بالتزامن مع وصول المازوت الإيراني بتقديم الدعم من محروقات لسدّ الحاجات، وبالتالي الحيلولة دون لجوء هذه المؤسسات إلى شركة الأمانة وحزب الله».

ووضع رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، شحنات الوقود الإيرانية التي أدخلها «حزب الله» إلى البلاد في إطار «انتهاك سيادة لبنان»، وذلك وفق تصريحات أدلى بها لمحطة «سي أن أن» التلفزيونية. وقال ميقاتي في معرض ردّه على المخاوف من عقوبات على لبنان بعد هذه العملية: «أنا حزين على انتهاك سيادة لبنان، ولكن ليس لدي خوف من عقوبات عليه، لأن العملية تمت في معزل عن الحكومة اللبنانية». فيما أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن «ما حدث كان عملاً تجارياً عادياً عبر بيع المحروقات لتجار لبنانيين، وإذا طلبت منّا الحكومة اللبنانية أيضاً شراء الوقود، فنحن مستعدون لتوفيره»، بينما حذرت الخارجية الأميركية من أن استيراد النفط الإيراني سيعرّض لبنان للخطر.

وقررت الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي في أولى خطواتها زيادة أسعار المحروقات ورفع الدعم نهائياً عن المازوت وتسعيره بالدولار، الأمر الذي توقف عنده خبراء اقتصاديون واعتبروه خطوة عشوائية، وكان الأجدى بالحكومة الذي يعدّ بمثابة مادة حيوية أساسية ما سيساهم بالتالي في ارتفاع كبير للأسعار على مستوى مختلف القطاعات والسلع والبضائع وجميع الفواتير من ضمنها الاستشفائية. وأصدرت وزارة الطاقة والمياه، يوم الجمعة الماضي، جدول تحديد سعر مبيع المحروقات، بحيث أصبح سعر صفيحة البنزين «98 أوكتان» 180 ألف ليرة مقابل 130,5 ألف ليرة وفق آخر تسعيرة في 8 سبتمبر/ أيلول الجاري، وبنزين «95 أوكتان» أضحى بـ 174,3 ألف ليرة، مقابل 126,4 ألف ليرة. ولم تؤدّ قرارات رفع الأسعار إلى حل الأزمة أو التخفيف من وطأتها، إذ فتحت معظم محطات الوقود أبوابها، أمس الاثنين، وسط تهافت المواطنين، بعدما سمحت المديرية العامة للنفط، اعتباراً من الجمعة الماضي، للشركات المستوردة للنفط بتسليم البنزين إلى المحطات بناءً على جدول الأسعار الجديد، وأدت طوابير السيارات الطويلة صباحاً إلى اختناق مروري في مختلف المناطق اللبنانية.

طوابير السيارات تمتد أمام أحدى محطات الوقود (حسين بيضون)

وظائف

الانتخابات تنعش عشرات المهن في العراق

بغداد ـ **عمار حميد**

قبيل نحو ثلاثة أسابيع على حلول موعد الانتخابات البرلمانية العراقية، المقررة في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول المقبل، تنتعش عشرات المهن المرتبطة بالحملات الانتخابية التي تتسع رقعتها في مدن ومحافظات البلاد، الأمر الذي ساهم في خلق آلاف فرص العمل الموسمية، في البلد الذي يشهد ارتفاعاً كبيراً في معدلات البطالة.

وصبّت الحملات الانتخابية في صالح أصحاب المطاعم وورش الحدادة والمطابع وقاعات تأجير الحفلات والمؤتمرات والنوادي الاجتماعية وصولاً إلى سائقي سيارات الأجرة والحافلات، إذ انتعشت صناعة اللافتات وطباعة المنشورات وتنظيم وإقامة الولائم والحملات التطوعية.

ووفقاً لأصحاب مهن متنوعة، فإن الدعاية الانتخابية تخفي خلفها إنفاقاً هائلاً غير متوقع. وفي حديث مع «العربي الجديد»، قال علي المرسومي، مدير أحد المطابع في بغداد، إن «مهنة الطباعة انتعشت بشكل كبير في الأيام الأخيرة، لدرجة أن العمل في المطبعة مستمر وبدون توقف لمدة 24 ساعة يومياً، مما دفعنا إلى زيادة عدد الأيدي العاملة وشراء مطابع أخرى من أجل الالتزام بتسليم الطلبات في موعدها المحدد». وأضاف المرسومي أن «أسعار المواد المستخدمة في الطباعة ارتفعت أيضاً بشكل كبير، وصلت إلى الضعف تقريباً في بعض الخامات، نتيجة زيادة الطلب عليها من قبل أصحاب المطابع»، مشيراً إلى أن «بعض المطابع تم حجزها والتعاقد معها من قبل أحزاب معينة لتتكفل بكامل الحملات الانتخابية لمرشحيها، وبعض الحملات تتجاوز قيمتها المليون دولار». ومن المقرر إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول المقبل، حيث ستتم عملية التصويت في 1079 مركزاً انتخابياً موزعة في جميع أنحاء العراق وإقليم كردستان.

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد أكدت، في وقت سابق، أن عدد الذين يحق لهم المشاركة والتصويت في الانتخابات البرلمانية يبلغ نحو 24 مليوناً و29 ألفاً و927 شخصاً، في حين يتنافس 3523 مرشحاً عن 83 دائرة انتخابية على 329 مقعداً في البرلمان. ومن جهته، قال أحمد العلياوي، الذي يعمل مصمماً في مطبعة الشروق ببغداد، لـ«العربي الجديد»، إنه «بالرغم من العمل المتواصل على مدار 24 ساعة في المطابع إلا أنها لم تتمكن من إنجاز بوسترات الدعاية للمرشحين في وقتها المحدد، بسبب كثرة الطلبات من قبل الأحزاب والمرشحين». وأضاف العلياوي: «كثير من المطابع في بغداد ومناطق أخرى أوقفت طباعة الصحف اليومية والإعلانات الخاصة بالمحلات التجارية والشركات، ولجأت إلى طباعة البوسترات (الصور) الخاصة بالمرشحين، وذلك لما تدره من أموال طائلة لأصحاب هذه المطابع والعاملين فيها».

وأشار إلى أن «الأيام التي تسبق الانتخابات تُعد فترة ذهبية لأصحاب المطابع، لذلك يبذل أصحابها والعاملون فيها جهوداً جبارة لكسب مزيد من الأرباح التي لم يحصلوا عليها لأكثر من 4 سنوات»، لافتاً إلى أن الانتخابات تُعد الفرصة الأمثل لكسب الأموال في هذه الفترة. بدوره، قال طه الزيدي، الذي يعمل في مجال الحدادة، إن «الانتخابات البرلمانية ساهمت بشكل كبير في إنعاش مهنة الحدادة، من خلال صنع الإطارات الحديدية للبوسترات وتثبيتها على الأعمدة والجسور»، منوهاً إلى أن «معظم الحدادين أوقفوا أعمال الحدادة الأخرى كالشبابيك والأبواب وغيرها ولجأوا إلى تأطير الإعلانات الضوئية والدعاية للمرشحين». وأشار الزيدي إلى أن «ما يميز هذه الانتخابات عن سابقاتها من الدورات السابقة هي شراهة المرشحين في السباق الانتخابي التي بدت واضحة، من خلال أحجام وكثرة البوسترات التي أقدمت الأحزاب السياسية والمرشحون على طبعها ونشرها في الشوارع».

> نسبة البطالة تتجاوز 20% وفق البيانات الرسمية

> الدعاية تنعش أعمال المطابع وورش الحدادة والمطاعم

في السياق، قال جاسم العكيدي، العامل في ورشة للحدادة شمال العاصمة بغداد، إنه والكثير من زملائه ممن يعملون في مهنة الحدادة يُرزقون كثيراً في مثل هذه الأيام قبيل كل انتخابات، لدرجة أنهم يُمنّون النفس بأن تستمر الحملات الانتخابية لفترة طويلة. وأضاف العكيدي أن «صاحب الورشة له علاقة قوية بالكثير من الأحزاب السياسية، ولذلك تُحال إليه الكثير من الحملات الانتخابية»، منوهاً إلى أن الورشة التي يعمل فيها أنجزت خلال الـ 10 أيام الماضية أكثر من 3 آلاف إطار حديدي بأحجام متنوعة. وتابع أن «الحملات مستمرة والعمل متواصل بشكل كثيف، كما أن العائدات المالية كبيرة، فضلاً عن أجور أخرى تتعلق بنصب وتثبيت الإطارات في المواقع المطلوبة».

وتظهر البيانات الرسمية، تجاوز نسبة البطالة 20%، بينما تؤكد تقارير مستقلة تخطيها بكثير الأرقام الحكومية، خاصة في المدن الشمالية والغربية التي ما زالت تعاني من آثار الحرب الأخيرة على تنظيم «داعش». من جانبه، قال نورس المشهداني، الذي يعمل سائق شاحنة صغيرة، إن الانتخابات أتاحت له فرصة عمل جيدة، وهي حمل ونقل بوسترات المرشحين طيلة فترة الحملة الانتخابية، وكذلك متابعة وصيانة البوسترات التي تحتاج إلى صيانة أو استبدالها، لا سيما وأن أغلب الصور التي يتم تنصيبها في بداية الحملة يتم تمزيقها أو تتأثر نتيجة لسوء الأحوال الجوية.

وإلى جانب إنعاش المهن الموسمية، بدت ورقة الوظائف الحكومية، الأكثر حضوراً في الحملات الانتخابية التي تقودها القوى السياسية المختلفة والكثير من المرشحين للانتخابات، إذ يطغى استغلال هذه الورقة لتحقيق مكاسب تصويتية، بينما يحلم الكثير من الشباب بفرصة عمل تنتشلهم من البطالة الخانقة في البلد الغني بالثروات النفطية.

تحقيق

تتزايد هجرة الصناعيين السوريين، لا سيما إلى مصر، لتشهد في الفترة الأخيرة رحيل موالين، إلا أن ممارسات الاستنزاف المالي أضحت تطاردهم وتهدد أعمالهم بشكل كبير، ما دعاهم إلى البحث عن ملاذات تلوح لهم بالتسهيلات ورسائل التطمين

هجرة الصناعة السورية

المقربون من النظام يرحلون بعد استنزاف خزائنهم

دمشق ـ **فؤاد عبد العزيز**

تتفاعل يومياً قضية هجرة الصناعيين السوريين والأدمغة من مناطق النظام السوري باتجاه مصر على وجه الخصوص، وسط إنكار رسمي لوجود مثل هذه الهجرة من الأساس، رغم المعطيات الكثيرة والمعلومات التي أدلى بها مقربون من النظام، وعلى رأسهم رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي، ورئيس تحرير صحيفة «الوطن» شبه الرسمية وضاح عبد ربه، الذي اختار الكتابة عن هذا الموضوع على صفحته الشخصية في «فيسبوك» أخيراً وليس على صفحات جريدته.

وقبل أيام، كتب فارس الشهابي، على صفحته في «فيسبوك»، أن هجرة العقول والأموال هي أخطر بكثير مما حصل في العام 2012، واصفاً كل من ينكرها بأنه «منفصل عن الواقع»، في إشارة إلى تصريحات رئيس الوزراء في حكومة النظام حسين عرنوس، الذي أنكر خلال إلقائه البيان الحكومي في مجلس الشعب وجود مثل هذه الهجرة، طالبا من أعضاء مجلس الشعب تزويده بأي معلومات لديهم عنها.

أما عبد ربه، فقد اعتبر هجرة العقول والأموال إلى مصر أنها انطلاق لمرحلة تفريغ سورية من كوادرها وشبابها، محملاً الحكومة المسؤولية، لأنها لم تفعل شيئاً لوقف مثل هذه الهجرة، على حد قوله.

كما هاجم عبد ربه وزارة المالية بسبب سياستها الضريبية، متسائلاً «ما الفائدة من تحصيل 100 مليار ليرة إذا خسرت سورية آلاف المليارات»، داعياً رئيس الوزراء إلى «عقد جلسة حوار موسعة مع التجار والصناعيين والأطباء والكوادر و«محاولة وقف هذا النزيف الذي سنسدد ثمنه غالياً جداً» على حد قوله. وعدا عما كتبه الشهابي وعبد ربه، فهناك يومياً عشرات المعلومات التي يكتبها محللون اقتصاديون وخبراء وناشطون على صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي، أو على المواقع الإعلامية، والتي يطالبون فيها الحكومة بالتدخل لوقف نزيف هجرة الصناعيين من سورية إلى مصر، بالإضافة إلى هجرة الشباب من أصحاب الشهادات إلى خارج البلد، بقصد الوصول إلى أوروبا أو العمل في أسواق الدول الأخرى، بعد أن أصبحت ظروف الحياة المعيشية في سورية لا تطاق، ناهيك عن الأوضاع الأمنية السيئة في ظل سيطرة المافيات المقربة من أجهزة المخابرات على مجمل الحياة العامة، وتعميق الفساد داخل المجتمع.

تسهيلات وتطمينات مصرية

غير أن اللافت في الحديث عن هجرة كبيرة للصناعيين السوريين إلى مصر، أنه تنقصه المعلومات الدقيقة والبيانات عن أسماء بعينها أو شركات ومعامل قامت بهذا الفعل، وهذا الأمر مرده، بحسب المحلل الاقتصادي مروان القوير الذي يعيش في دمشق، إلى هجرة الصناعيين السوريين، بالمعنى الحقيقي للكلمة، لم تحصل بعد، وإنما هناك معامل كثيرة متوقفة عن العمل ومعروضة للبيع، ورجال أعمال باتوا يزورون مصر بكثرة في الآونة الأخيرة، ويلتقون مع التكتلات التجارية والاقتصادية هناك، بهدف جس نبض الأسواق تمهيدا للهجرة النهائية.

ويرى القوير أن مصر من جهة ثانية بدأت تغازل الصناعيين ورجال الأعمال السوريين، وتقدم لهم التسهيلات والتطمينات الكثيرة، من أجل جذبهم إلى أسواقها، بعد نجاح تجربة اللجوء السوري في مصر، التي أثمرت عن نشاط اقتصادي في عدد كبير من القطاعات، وبالذات النسيج والألبسة والعقارات والسياحة والمطاعم، بالإضافة إلى سوق المهن.

وفي سياق متصل، يرى الإعلامي «م. ع»، الذي يعمل في إحدى مؤسسات النظام الصحافية وطلب عدم الكشف عن اسمه، أن الهجرة الحقيقية للصناعيين السوريين تمكن مشاهدتها بوضوح في مدينة حلب (شمال غرب)، التي توصف بعاصمة الصناعة في سورية، لافتا في تصريحات لـ«العربي الجديد» إلى أن هناك أكثر من خمسين مصنعاً كبيراً توقفت عن العمل، إضافة إلى عشرات المعامل الصغيرة والورش، وأنه تم بالفعل شحن الآتها ومعداتها إلى خارج سورية، وليس بالضرورة إلى مصر، على حد قوله.

> أوضاع التجار والصناعيين في تدهور بمن فيهم الأكثر قرباً للنظام

> تضييق على التجار من خلال الضرائب والجمارك وإتاوات الحواجز

وكشف الإعلامي «م. ع»، الذي يقيم في حلب، أنه التقى قبل عدة أيام برئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي، وأن هذا الأخير أخبره بأنه إذا لم تتدارك الحكومة الأمر، فإن جميع صناعيي حلب سوف يغادرون إلى خارج سورية، واصفاً الأمر بالكارثي والخطير، وخصوصا في أعقاب التضييق على التجار من خلال الضرائب والجمارك و«شبيحة الترفيق» على الحواجز التابعة لميليشيات الدفاع الوطني والفرقة الرابعة.

530

قدر تقرير صادر عن «نقابة عمال المصارف» في دمشق مطلع 2021، خسائر الاقتصاد السوري منذ بداية الحرب في 2011 بأكثر من 530 مليار دولار، ما يعادل 9,7 أضعاف الناتج المحلي عام 2010.

الموالون والأكثر قرباً من النظام

وأفاد المحلل والخبير الاقتصادي أسامة القاضي بأن هناك تعتيماً على حجم هجرة الصناعيين السوريين إلى خارج البلد، لكنه أكد أن واقع الاقتصاد السوري «بات منفراً إلى درجة هائلة»، مشيراً إلى أنه «حتى الذين كانوا مستفيدين سابقاً من واقع الاقتصاد السيئ، لم يستطيعوا البقاء في السوق السورية».

وأضاف القاضي، الذي يترأس مجموعة عمل اقتصاد سورية، أنه منذ المرسوم رقم 3 لعام 2020، الذي منع التعامل بغير الليرة السورية مع عقوبات تصل إلى سبع سنوات سجناً لمن يخالف المرسوم، بدأت أوضاع التجار والصناعيين السوريين في التدهور، بمن فيهم الموالون والأكثر قرباً من النظام، لأن هذا المرسوم، بحسب قوله، أصاب الاقتصاد السوري في مقتل، حيث أصبح مستحيلاً على الصناعي والتاجر داخل سورية أن يستورد المواد الأولية لصناعته من الأسواق الخارجية، في ظل إغلاق العديد من مكاتب الصرافة والتضييق على السوق السوداء التي كانت تؤمن للصناعيين ما يحتاجونه من الدولار، بينما عجز المصرف المركزي حتى الآن عن تأمين أية بدائل أخرى. كان تقرير صادر عن «نقابة عمال المصارف» في دمشق، مطلع العام الجاري، قد قدر خسائر الاقتصاد السوري منذ بداية الحرب في 2011 وحتى حينه بأكثر من 530 مليار دولار، أي ما يعادل 9,7 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2010.

ورأى القاضي أن الصناعيين صبروا أكثر من عام بعد صدور هذا المرسوم، بانتظار أن يتم طيه أو إجراء بعض التعديلات عليه، إلا أنه مع استمرار العمل به، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الحياة المعيشية للسوريين وتدهور قدرتهم الشرائية، فإنه بات من المستحيل على الصناعيين والتجار الاستمرار والعمل في السوق السورية، ناهيك عن ظروف انقطاع الكهرباء والمياه، وغياب حوامل الطاقة من مازوت وغاز وفيول، وغيرها من الظروف، من ارتفاع الضرائب والرسوم والتضييق الأمني المتعمد.

واعتبر القاضي في حديثه مع «العربي الجديد» أن ذلك نتيجة طبيعية لهجرة الصناعيين ورجال الأعمال من سورية، مشيراً إلى أنها قد تكون آخر الهجرات، ممن استطاع البقاء والتحمل خلال السنوات العشر الأخيرة.

مال وسياسة

تراقب أسواق المال في «وول ستريت» بحذر مسار تصويت الكونغرس الأميركي على رفع سقف الدين فوق مستواه الحالي 28,4 تريليون دولار. وحتى الآن، يعارض الحزب الجمهوري تمرير مشروع قانون زيادة سقف الدين. وفي حال استمرار المعارضة، فإن ذلك ربما يؤثر على التصنيف السيادي للولايات المتحدة

أزمة مالية تاريخية

تفاقم مشكلة الدين الأميركي ومخاوف من نفاد الأموال وخفض التصنيف

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تأخذ الأسواق الأميركية على محمل الجد تحذيرات وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، مساء الأحد، والتي أكدت فيها أن التخلف عن سداد ديون الولايات المتحدة من شأنه أن «يعجل على الأرجح بأزمة مالية تاريخية»، ستؤدي إلى تفاقم الضرر الناجم عن حالة الطوارئ الصحية العامة المستمرة.

وتسود الأسواق والمؤسسات حالة من القلق مع تأكيد جانيت أن «أموال الحكومة ستنفد في أكتوبر المقبل»، و«أن التخلف عن السداد يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهبوط حاد في أسعار الأسهم وغير ذلك من الاضطرابات المالية». وسينقلب انتعاشنا الاقتصادي الحالي إلى ركود مع فقدان نمو بمليارات الدولارات وملايين الوظائف»، مضيفة أن الولايات المتحدة قد تخرج من هذه الأزمة «أمة ضعيفة بشكل دائم». ووفق مراقبين، فإنه من المتوقع أن يشعل الدين الأميركي خلال الأسبوع الجاري معركة ساخنة بين الحزبين الديمقراطي الحاكم والجمهوري المعارض، إذ يطالب الديمقراطي برفع سقف الدين من مستواه الحالي البالغ 28,4 تريليون دولار حتى تتمكن الحكومة من خدمة فوائد السندات الحكومية ومخصصات الضمان الاجتماعي ونفقات الجنود.

وفي حال عدم موافقة الحزب الجمهوري، فإن الحكومة الأميركية ستتخلف عن الإيفاء بالتزاماتها المالية، ومن بينها التخلف عن دفع مستحقات الدين العام لحملة السندات الحكومية، وهو ما سيهدد أسواق المال العالمية والنمو الاقتصادي الأميركي، بحسب هؤلاء. يذكر أن الولايات المتحدة تعتمد في تمويل العجز المتراكم في الميزانيات المتعاقبة على إصدار سندات حكومية قصيرة الأجل حتى 5 سنوات ومتوسطة الأجل حتى 10 سنوات، وهي السندات الأكثر شهرة وطلباً من قبل المستثمرين في الدين الأميركي.

كما تصدر وزارة الخزانة كذلك سندات طويلة الأجل لمدة 30 عاماً، وتنوي إصدار سندات لمدد أطول، من بينها سندات أجل 50 عاماً في المستقبل. وحسب بيانات الميزانية الأميركية للعام الجاري، فإن الولايات المتحدة تدفع نحو 378 مليار دولار في العام كدفعيات على فوائد السندات الحكومية.

ويحظر سقف الدين الحالي استدانة إضافية ما لم يتم رفع السقف من الحد الأقصى الحالي، البالغ 28,4 تريليون دولار بنهاية ميزانية العام المالي الجاري التي تنتهي في 30 سبتمبر/ أيلول الجاري. وهذا ما دعا وزيرة الخزانة جانيت يلين إلى مناشدة الكونغرس، مساء الأحد، رفع سقف الدين لتجنب «أزمة مالية تاريخية». وحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، أشارت يلين إلى أن الولايات المتحدة لطالما رفعت سقف الدين قبل تجاوز حده الأقصى. وقالت «لم تتخلّف الولايات المتحدة عن السداد قط. ولا مرة واحدة». وتابعت «من شأن التخلف عن السداد أن يؤدي على الأرجح إلى أزمة مالية تاريخية». وأوضحت أنه «بإمكان التخلف عن السداد أن يؤدي إلى رفع معدّلات الفائدة وتراجع أسعار الأسهم بشكل حاد وغير ذلك من الاضطرابات المالية».

تحذير يلين سبقه تحذير رابطة «بيزنس راوندتيبل» التي تضم أكثر من 200 من كبار المسؤولين التنفيذيين بالشركات الأميركية الرائدة، قادة الكونغرس من احتمال حدوث أزمة اقتصادية في حال الفشل في رفع سقف الدين بسرعة. وقالت الرابطة، الأربعاء، في خطاب إلى قادة الكونغرس، إن «الفشل في رفع سقف الدين الفيدرالي للولايات المتحدة للوفاء بالتزاماتها ستنتج عنه أزمة كان من الممكن تجنبها، ومن شأنه أن يشكل مخاطر غير مقبولة على النمو الاقتصادي للبلاد وخلق فرص العمل والأسواق المالية». من الناحية الدستورية، فإن رفع سقف الدين العام في أميركا لا يعني منح الحكومة الحق القانوني في الصرف على بنود إنفاق جديدة، ولكنه يسمح لوزارة الخزانة بإصدار سندات دين جديدة تستخدم حصيلتها في تغطية مخصصات الإنفاق التي حظيت بإجازة من الكونغرس. وتعد معركة رفع سقف الدين العام من المعارك الكلاسيكية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، حيث يتهم الجمهوري دائماً الديمقراطي بالإسراف في الإنفاق الحكومي. وسبق أن رفع الكونغرس سقف الدين 80 مرة منذ ستينيات القرن الماضي. وحذّرت وزارة الخزانة الأسبوع الماضي، من أن أموال الحكومة ستنفد في بداية أكتوبر/تشرين الأول ما لم تتم زيادة السقف. وعدت يلين في مقالها الأخير بصحيفة «وول ستريت جورنال» قائمة من الكوارث المالية المحتملة التي قد تلحق بالبلاد في حال لم يرفع سقف الدين، ولم تتمكن الولايات المتحدة من سداد ديونها مع حلول المهل المحددة. وقالت «في غضون أيام، سيفتقر ملايين الأميركيين إلى النقود». وتابعت «قد تنقطع شيكات الضمان الاجتماعي عن نحو 50 مليون مسن. وقد تتوقف رواتب الجنود». وأردفت «سنخرج من هذه الأزمة كأمة أضعف مؤقتاً». واستذكرت يلين أزمة ديون عام 2011، مشيرة إلى أن سياسة وضع الولايات المتحدة على حافة الحد الأقصى للدين «دفعت بأميركا إلى شفير أزمة». وكانت الولايات المتحدة، خلال الأزمة المرتبطة بمناقشة الدين في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما، أقرب من أي وقت مضى إلى التخلّف عن السداد.

لكن محللون بمصرف «غولدمان ساكس» يعتقدون أن وزارة الخزانة ربما ستكون قادرة على تسديد التزامات الحكومة المالية حتى نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول، وربما حتى بداية نوفمبر/ تشرين الثاني. ووفق المصرف الأميركي، فإنه بعد هذا التاريخ، ربما ستضطر وزارة الخزانة إلى تعليق 40% من دفعياتها. وتثار المخاوف في أسواق المال من تخلف الولايات المتحدة في تسديد دفعيات فوائد الدين، لأنه يعني خفض التصنيف الائتماني الممتاز جداً» تريليد إيه» على سندات الحكومة التي يتم التعامل فيها كأصول آمنة لا تحتاج إلى نفقات تأمين ويتم استبدالها بنفس قيمتها نقداً.

يذكر أن وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني هددت في العام 2011 بخفض تصنيف ديون الولايات المتحدة الممتاز، وهو ما كاد أن يحدث هزة في الأسواق. وحتى الآن، يعارض الحزب الجمهوري بشدة إجازة رفع سقف الدين العام، ويقول رئيس الأقلية الجمهوري في مجلس الشيوخ ميتش ماك كونيل: «دعني أكون واضحاً، إننا في الحزب الجمهوري متحدون حول معارضة سقف الدين العام». وبالتالي، يرى محللون بصحيفة «وول ستريت جورنال» أن الحزب الديمقراطي يمكنه تمرير مشروع رفع سقف الدين في تصويت مجلس النواب الذي يملك فيه أغلبية، ولكنه يحتاج إلى 10 أصوات على الأقل في مجلس الشيوخ. ويطالب الجمهوريون بالربط بين إجازة مشروع رفع سقف الدين وإجازة حزمة الإنعاش البالغة 3,5 تريليونات دولار التي تبقت لها إجراءات بسيطة. وهو ما يرفضه الحزب الديمقراطي.

الكونغرس يشهد أولى معارك المال ضد إدارة بايدن (Getty)

خدمة الديون تكلف أميركا 378 مليار دولار في العام المالي الجاري

«مورغان ستانلي» يحذر

يتوقع «مورغان ستانلي» هبوط الاسهم الاميركية باكثر من 20%، مشيرًا الى انه رغم ان هذا يعد اسوا سيناريو، فان الاحلة حول امكانية حدوث ذلك بدات تتضح في البيانات السلبية و تراجع ثقة المستهلك و توقعات

حدوث تباطؤ اقتصادي حاد وتقلص في ارباح الشركات. وطالب المصرف الاميركي في مذكرة لعملائه، يوم الاثنين، المستثمرين بالالتزام بالاسهم الدفاعية مرتفعة الجودة لحماية انفسهم، والحفاظ على بعض الاسهم المالية التي يستفيد من ارتفاع معدل الفائدة.

انهيار «إيفرغراند» يقلق المصارف الصينية

ديونها المستحقة للبنوك تتجاوز 300 مليار دولار، وهو ما يجعلها أكبر شركة مدينة في العالم

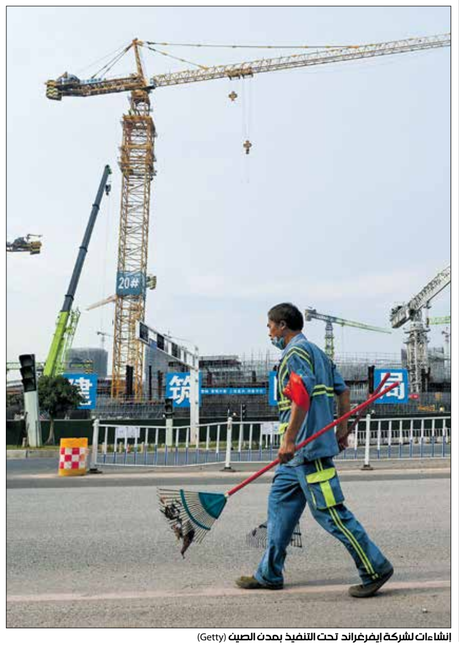
إنشاءات لشركة إيفرغراند تحت التنفيذ بمدن الصين (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

بينما تراجع مؤشر هانغ سانغ الذي يقيس أداء أسهم بورصة هونغ كونغ أمس الاثنين بنسبة 19%، وتراجعت القيمة السوقية لشركة « تشاينا إيفرغراند» إلى نحو 130 مليون دولار، أثيرت المخاوف في أسواق المال العالمية من ارتداد انهيار أكبر شركات التطوير العقاري في الصين الذي بات وشيكاً على البورصات الغربية.

وما يرفع من المخاوف، أن الشركة الصينية التي يقدر حجم ديونها بنحو 307 مليارات دولار لديها ارتباطات بحوالي 128 بنكاً و121 مؤسسة مالية غير مصرفية، وهو ما يعني حسب خبراء ماليين، أن انهيار الشركة سيقود إلى أزمات مالية في القطاع المصرفي الصيني.

وكان بنك الشعب (البنك المركزي الصيني) قد حذّر من مخاطر شركة « إيفرغراند» في تقريره الخاص بالاستقرار المالي عام 2018. وقال البنك إن «إيفرغراند» قد تشكل مصدر خطر على النظام المصرفي والمالي الصيني بأكمله.

وحسب بيانات بلومبيرغ، تراجعت الأسهم في هونغ كونغ خلال تعاملات أمس الإثنين في ظل تصاعد أزمة السيولة لدى شركة «إيفرغراند»، مع اقتراب موعد سداد مستحقات على الشركة للدائنين. وأوقفت شركة التطوير العقاري الصينية «سينك هولدينغز غروب» تعاملاتها هي الأخرى.

وهبط مؤشر هانغ سانغ للعقارات، الذي يتتبع أداء عشرات شركات التطوير العقاري المدرجة، بحوالي 7% إلى أدنى مستوياته منذ عام 2016. ومن بين أكبر الشركات الخاسرة في المؤشر، شركة هندرسون التي تراجع سهمها بنسبة 13,2%، و«نيو ورلد ديفلوبمنت» بنسبة 12,3%. وأغلق سهم «تشاينا إيفرغراند» في نهاية التعاملات منخفضاً إلى أدنى مستوياته منذ مايو/ أيار عام 2010. وأدى انخفاض سهم الشركة التي يقع مقرها في شنغهاي بنسبة 87% إلى 0,5 سنت هونغ كونغ، إلى تراجع قيمتها السوقية إلى ما يقل عن 230 مليون دولار. ووفقاً لبيانات جمعتها وكالة بلومبيرغ، تم تعليق التداول بعد موجة بيعية مفاجئة مصاحبة بارتفاع حجم التداول الذي كان أعلى بنحو 14 مرة عن متوسط العام الماضي. ويأتي ذلك في ظل تراجع مؤشر العقارات في هونغ كونغ بأكبر وتيرة منذ مايو 2020، وسط تنامي مخاوف المستثمرين المتعلقة بشأن قطاع العقارات الصيني، إلى جانب أزمة السيولة التي تواجه شركة التطوير العقاري المثقلة بالديون «تشاينا إيفرغراند».

يذكر أن قطاع العقارات الصيني الذي نما بقوة في بداية عقد العشرينات واجه أزمات مالية مع تباطؤ عمليات البيع وضغوط منظمو الإجراءات المالية في الصين على الشركات المطورة للعقارات. ويرى محللون أن هنالك عدة أسباب ساهمت في متاعب القطاع، أولها سبب قصير الأجل وحدث عندما تدخلت الجهات التنظيمية الصينية في السوق العقاري عام 2017 وشددت من لوائح البناء والتملك في العقارات والإسكان، وذلك بهدف سحب الهواء من فقاعة ارتفاع الأسعار في السوق العقاري الصيني والضغط على نشاط قطاع البناء استباقاً لانفجار «الفقاعة العقارية». ويرى محللون أن خطوات الحكومة نجحت إلى حد ما في عملية التبريد. لكن مشكلة «إيفرغراند» أن عليها استحقاقات قصيرة الأجل للبنوك والجهات التمويلية.

من ناحية ثانية يوجد سبب طويل الأجل في أزمة قطاع العقارات الصيني، وهو أن سياسة الطفل الواحد ساهمت في زيادة نسبة كبار السن على حساب الشباب، وهو ما نسبب في انخفاض معدلات نمو قطاع الإسكان، وهو ما اضطر الحكومة الصينية إلى إنهاء العمل بهذه السياسة تباعاً في 2015 و2019 والسماح بأكثر من طفل وتيسير اللوائح المتعلقة بتكوين أسرة من طفلين وحتى ثلاثة أطفال.

وإلى جانب هذه المتاعب، فإن الشركة قالت يوم السبت، إن ستة من مسؤوليها التنفيذيين قاموا بسحب أموال عدة مرات من منتجاتها الاستثمارية، قبل أن يحين موعدها. وجرى تصفية استثمارات المديرين التنفيذيين في الفترة بين الأول من مايو وحتى السابع من سبتمبر، الماضيين.

وأعلنت إيفرغراند أنها تأخذ الأمر على محمل الجد، وطلبت من المديرين إعادة الأموال التي كانوا سحبوها، وأضافت أنها تعتزم فرض «عقوبات جسيمة». ولكن تبقى هذه المخالفات بسيطة مقارنة بما تعانيه الشركة من ديون ضخمة وتراجع غير مسبوق في قيمتها السوقية.

الشركة العقارية لديها ارتباطات بحوالي 128 بنكا و121 مؤسسة مالية غير مصرفية

إيران: ارتفاع إيرادات صادرات النفط

طهران ـ **صابر غل عنبري**

كشفت بيانات البنك المركزي الإيراني، الاثنين، عن ارتفاع صادرات النفط خلال الربع الأول من العام المالي الجاري (بدأ في مارس/ آذار الماضي) بنسبة 23%، وتحقيق معدل نمو بلغ 6,2%، رغم استمرار العقوبات الأميركية. وتفسر البيانات الجديدة للبنك المركزي سبب تشدد إيران في العودة إلى مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة مع الولايات المتحدة لإحياء الاتفاق النووي، ووضعها شروطا مسبقة. وبلغ معدل النمو في إيران 6,2%، مع احتساب عوائد الصادرات النفطية، ومن دون ذلك وصل إلى 4,7%. واللافت أنه بحسب البيانات، فإن إيرادات الصادرات النفطية شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فصل الربيع (من 21 مارس/ آذار إلى 21 يونيو/ حزيران) بنسبة 23%.

وأضاف البنك المركزي أن الناتج المحلي الإجمالي خلال الشهور الثلاثة لفصل الربيع بلغ 3477 ألف مليار ريال، على أساس سعر المعيار لعام 2016، مشيرا إلى أن الرقم من دون احتساب عوائد صادرات النفط يبلغ نحو 3148 ألف مليار ريال (الدولار في السوق السوداء = 270 ألف ريال، ورسميا 42 ألفا).

ويتعرض القطاع النفطي وبقية القطاعات الاقتصادية الإيرانية لعقوبات أميركية قاسية منذ عام 2018، إثر انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، ما خفض صادراتها النفطية إلى مستويات قياسية. ولا توجد أرقام رسمية عن حجم الصادرات النفطية بعد الحظر، لكن ثمة تقارير تتحدث عن أنها تراوح بين 300 و500 ألف برميل يوميا، غير أن تقارير غربية أكدت أن إيران تمكنت، خلال الشهور الأخيرة، من إحداث طفرة في صادراتها النفطية، وتشير إلى أنها قد تصل إلى أكثر من 700 ألف برميل وربما تصل إلى مليون برميل. وبلغت صادرات إيران أكثر من مليونين و500 ألف برميل من النفط يوميا، قبل أن تُفرض واشنطن حظرا شاملا على صادراتها النفطية اعتبارا من مايو/ أيار 2018. وخلال يونيو/ حزيران، قال مستشار الرئيس الإيراني للشؤون البترولية علي رضا زيغامي إن سياسة الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي ستركز على زيادة الإنتاج الإيراني إلى 4 ملايين برميل، بغض النظر عن الحظر الأميركي، وستعمل على رفع حجم المشتقات البترولية المكررة بدلاً من بيع الخامات النفطية.

على صعيد آخر، أكدت بيانات البنك المركزي أن قطاع الزراعة سجل انكماشا بنسبة 0,9% خلال فصل الربيع بسبب الجفاف وتراجع الإنتاج، لكن قطاعات النفط والصناعات والمناجم والخدمات سجلت ارتفاعا بنسبة 23,3% و1,2% و7,0% على التوالي.

ورغم الإعلان عن تحقيق نمو اقتصادي لافت خلال الربيع، فإن الاقتصاد ما زال يواجه تضخما متزايدا بشكل شبه يومي وتراجع القوة الشرائية للمواطنين.

على صعيد آخر، كشف المتحدث باسم الجمارك الإيرانية روح الله لطيفي عن بلوغ حجم التجارة بين إيران وأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي، والمعروفة باسم إكو (ECO)، نحو 5 مليارات دولار من 21 مارس/ آذار حتى 22 أغسطس/ آب الماضيين. وأشار لطيفي للتلفزيون الإيراني إلى أن التجارة الإيرانية مع «إكو» شهدت نموا بنسبة 38% خلال الفترة المذكورة.

الاقتصاد ما زال يواجه تضخما متزايدا رغم تحقيق نمو لافت

يتعرض القطاع النفطي الإيراني لعقوبات أميركية قاسية منذ 2018 (Getty)

الرؤية

طالبان والمهمة الصعبة لإنقاذ الاقتصاد الأفغاني

عبد الحافظ الصاوي

خطوات مبشرة تُعبر بها طالبان عن نفسها في حكمها لأفغانستان، فالحركة التي خاضت غمار مواجهة عسكرية على مدار 20 عامًا ضد الاحتلال، هي التي نجحت في خوض المفاوضات التي مهدت لجلاء القوات الأميركية وقوات الناتو المحتلة عن بلادهم. سيطرة طالبان على مقدرات الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، ستمهد لها خوض معركة التنمية، بصورة أفضل، فهي لم تعلن عن حكومتها التي وصفت بأنها حكومة تسيير أعمال، إلا بعد أن حسمت معركتها الأخيرة مع مناهضيها، على قلتهم. وفي الوقت نفسه، كانت طالبان حريصة على تغيير صورتها الذهنية لدى الجميع، عبر إدارتها المعركة الإعلامية بصورة إيجابية، حيث حرصت على تصدير العفو العام للمسؤولين السابقين، ودعوتها الموظفين في مختلف إدارات الدولة إلى العودة إلى أعمالهم، وحافظت على بنية مؤسسات الدولة على الصعيد الاقتصادي، مثل عدم الاقتراب من البنك المركزي، والقطاع المصرفي، لتطمئن الجميع بأنها حريصة على إقامة حكم مستقر.

ثمة أمر مهم وملفت للنظر، أنه بالنسبة لسعر الصرف، فعادة في مثل ظروف أفغانستان، هو أن تحدث قفزة كبيرة في سعر العملات الأجنبية، ويتخوف الناس من الأوضاع الجديدة، فيتجهون للتخلص من العملة المحلية، ويسعون للحصول على النقد الأجنبي، ولكن وجدنا أن سعر الدولار لم يشهد أي تذبذبات عنيفة على مدار أكثر من شهر، إذ يبلغ 86 ألف أفغاني. هذه ملاحظة مهمة، يمكن البناء عليها في ما يتعلق بمستقبل الاقتصاد الأفغاني، فكون المجتمع يشعر بالاستقرار السياسي والأمني، وعدم وجود حالة من الخوف على مدخراته، واستقرار بالعملة التي يتم التعامل بها، فبلا شك سيكون هناك حالة من النجاح، بسبب هذه الدرجة من الثقة التي تؤهل للاستمرار بمعترك التنمية.

وعادة ما تكون الفترة الانتقالية صعبة، إذ تقفز فيها أسعار الغذاء بشكل كبير، مع معاناة المواطن في توفير المتطلبات الأساسية، ولكن طالبان حرصت على عدم حدوث أزمة في هذا الأمر، إذ سعت لتأمين مرور التجارة مع جارتيها بشكل طبيعي، وهما باكستان وإيران، فاستمر تدفق السلع، مع ميزة جديدة، وهي إلغاء الإتاوات التي كانت تفرض على هذه التجارة من قبل الميليشيات المختلفة، أو حدوث تزاحم على المواد الغذائية من المواطنين، أو قيام التجار باحتكار وتخزين السلع. و على الرغم من أن سهيل شاهين المتحدث باسم طالبان رحب بدور مهم للصين في إعادة الإعمار، وأن الحركة لديها علاقات جيدة بالصين، وأنهم زاروا بكين أكثر من مرة، مما يعني أن الفترة القادمة ستعطي فرصة للصين لتنفيذ العديد من المشروعات، إلا أن شاهين لم يغلق الباب على الصين فقط، بل رحب بأن يكون لأميركا دور في إعادة الإعمار إن أرادت. وأضاف شاهين بأن طالبان ترحب بعلاقات طيبة مع جميع دول العالم ماعدا إسرائيل، وهنا نحن أمام خطاب يتسم بمرونة في العلاقات الاقتصادية والسياسية الخارجية، وهي الحرص على مشاركة الجميع، وعدم الوقوع في خانة تركز العلاقات الخارجية، وقصرها على طرف بعينه، فيما بعد، من ممارسة ضغوط، يمكنها أن تؤثر على مسارات القرار السياسي والاقتصادي للبلاد.

إن تشكيل الحكومة المؤقتة لطالبان في أفغانستان، تضمن مجموعة من الوزارات المهمة المعنية بالشأن الاقتصادي والاجتماعي، منها (الاقتصاد، والمالية، والتوسع القروي، والمعادن والبترول، والمياه والكهرباء، وشؤون المهاجرين). والتحدي الذي سيواجه طالبان خلال المرحلة المقبلة في قضية إعادة الإعمار، هو الطموح الكبير من قبل المجتمع، والذي قضى أكثر من أربعة عقود في بيئة الحروب، ويتطلع لحياة مستقرة، ينعم فيها بالمتطلبات الأساسية من الصحة والتعليم والبنية الأساسية، وفرص العمل.

وبلا شك في أن ذلك يحتاج إلى تمويل، قد تتيح المدخرات المحلية قدرًا منه، وسيكون الخارج أحد المصادر المهمة لتدبير التمويل، وهنا لا بد من إدارة جيدة، تعي كيف تدير المتاح من مصادر تمويل محلية، لتمويل أكبر قدر ممكن في قضية إعادة الإعمار، وإذا ما تم اللجوء للخارج، فيكون بصورة لا تستغل فيها البلاد عبر احتلال اقتصادي، أو التفريط في مواردها الطبيعية.

ولعل التأسيس لوجود شركات وطنية، للقيام بمهام إعادة الإعمار يفيد في الحالة الأفغانية، من خلال الدعوة للاكتتاب العام في هذه الشركات، على أن يكون للحكومة حصة من 15% - 20%، بما يضمن للناس الثقة في هذه الشركات، ويمكن الحكومة من الرقابة على عملها، وفي نفس الوقت تضمن الحكومة تقديم سلعة أو خدمة عامة، ذات موصفات جيدة، وسعر مناسب، وبذلك تكون قد فتحت للناس أبواباً للاستثمار الآمن، وإعادة تدوير الأرباح داخل الاقتصادي الأفغاني. وفي هذا الإطار تكون الحكومة بمثابة مروج مشروعات، ويمكنها فيما بعد الخروج من ملكية هذه الشركات مع الحفاظ على نسبة بسيطة ولو 1%، أو الاحتفاظ بما يسمى السهم الذهبي، وهو سهم لا يقابله حصة في رأس المال، ولكنه يمكّن الحكومة من الاعتراض على قرارات الشركة، إذا ما مارست الاحتكار، أو تقديم خدماتها بأسعار مبالغ فيها.

وثمة أمر مهم في شأن توفير التمويل، وهو أن يسمح للبنوك بإنشاء شركات، في حدود نسبة معينة من رأس مالها، أو من الودائع، بحيث يساعد ذلك على تنشيط الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت يُخرج البنوك من قيد التعامل بالديون، والدخول في شراكات حقيقية، وإنشاء مشروعات يحتاجها المجتمع بالفعل.

يتسم القطاع غير المنظم بقدرته على إيجاد فرص عمل سريعة، وغير مكلفة، وإن كان لذلك سلبية غياب الحماية الاجتماعية للعاملين بهذا القطاع، لكن حكومة طالبان بإمكانها أن تتدخل بشكل تدريجي بما يضمن تنظيم شؤون هذا القطاع، ليحافظ على حيويته، وفي نفس الوقت تمهيدًا لنقله للاقتصاد غير المنظم، ولكن لا يكون المدخل هو تكبيل هذا القطاع بإلزامه بالنظم الضريبية أو فرض الرسوم، ولكن من خلال تدخل البلديات، بتقديم تسهيلات لهذا القطاع، من خلال إقامة الأسواق المحلية المنظمة، سواء كانت دائمة أو مؤقتة، وكذلك الحرص على توفير الحد الأدنى للأمن الصناعي للمشروعات العاملة في المجال الحرفي أو التصنيع، وتشجيع المشروعات التي تحافظ على البيئة، والالتزام بالمواصفات الصحة والسلامة، فيما يتعلق بالغذاء والمنتجات الزراعية، أو حتى المنتجات الصناعية الأخرى.

أخيرا، تبقى قضية التنمية في أفغانستان، ملفاً مفتوحاً لأجل ممتد، ليثبت مدى نجاح طالبان في إدارته، ونتمنى لهم أن يكون خياراتهم محصورة بين أن ينجحوا أو ينجحوا.